

التنافس الأمريكي الصيني في الشرق الأوسط تحولات في النظام الإقليمي وسيناريوهات

المستقبل

حسنين احمد نافع

المشرف: أ.د. علي اكبر جعفري

تدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية جامعة مازندران

المشرف المساعد: أ.م.د. حسين رفيع

تدريسي في كلية القانون والعلوم السياسية جامعة مازندران

h.rafi@umz.ac.ir

jafari@umz.ac.ir

Abstract

This study analyzes the nature of strategic competition between China and the United States in the Middle East region and the fields encompassed by this competition, relying on historical and descriptive-analytical methodologies and based on the neoliberal institutionalism framework. It focuses on explaining the essence of this competition and the strategies adopted by Beijing and Washington to expand their influence in the Middle East. The study concludes that strategic competition between China and the United States is not confined to the political field alone, but extends to include multiple fields, such as the economic, commercial, digital technology, monetary system, and maritime passages. The results show that the Middle East has become an arena for testing different strategies, as China relies on an opportunity-seizing strategy through soft tools, cooperative institutions, initiatives, and economic aid, while the United States relies on a deterrence strategy and military pressure through hard power tools and security alliances. The study also indicates that the escalation of this competition resulted from several variables, most notably China's transformation into a net oil importer, its accession to the World Trade Organization, and the relative vacuum left by the United States' preoccupation with wars in Iraq and Afghanistan, in addition to the shift in American strategy toward Asia. These factors have contributed to a change in the regional system structure and its gradual transformation from a unipolar system to a multipolar system.

Keywords: Competition, Strategic, United States, China, Middle East.

المخلص:

تحلل هذه الدراسة طبيعة التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط والمجالات التي يشملها هذا التنافس، اعتماداً على المنهجين التاريخي والوصفي-التحليلي، وبالاستناد إلى إطار الليبرالية الجديدة. وتركز على تفسير ماهية هذا التنافس والاستراتيجيات التي يعتمدها كل من بكين وواشنطن لتوسيع نفوذهما في الشرق الأوسط. وتخلص الدراسة إلى أن التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة لا يقتصر على المجال السياسي، بل يمتد ليشمل مجالات متعددة، منها الاقتصادي، والتجاري، والتكنولوجيا الرقمية، والنظام النقدي، والممرات البحرية. كما تُظهر النتائج أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت ساحة لاختبار استراتيجيات مختلفة، إذ تعتمد الصين على استراتيجية انتهاز الفرص من خلال الأدوات الناعمة والمؤسسات التعاونية والمبادرات والمساعدات الاقتصادية، في حين تعتمد الولايات المتحدة على استراتيجية الردع والضغط العسكري عبر أدوات القوة الصلبة والتحالفات الأمنية. وتشير الدراسة إلى أن تصاعد هذا التنافس جاء نتيجة من المتغيرات، أبرزها تحول الصين إلى مستورد صافي للنفط، وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والفراغ النسبي الذي خلفه انشغال الولايات المتحدة بحربها في العراق وأفغانستان، إضافة إلى التحول في الاستراتيجية الأمريكية نحو آسيا، مما أدى إلى التغيير في بنية النظام الإقليمي وتحوله تدريجياً من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب. الكلمات المفتاحية: التنافس، الاستراتيجي، الولايات المتحدة، الصين، الشرق الأوسط.

اصبح التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الشرق الأوسط احد ابرز ظواهر التحول في بنوية النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، اذ لم تعد المنطقة تحت هيمنة القوة الواحدة، كما كانت منذ انتهاء الحرب الباردة، بل تشهد المنطقة تحولاً تدريجياً في تعدد الفواعل الدوليين والاقليميين، في مقدمتهم كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين، ويأتي هذا التحول نتيجة لعدة احداث منها انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، الذي ساهم في خلق تطلعات اكبر السياسة الخارجية الصينية، وكذلك نتيجة لتراجع النسبي للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة نتيجة لانشغال واشنطن في الحرب في العراق وأفغانستان، وكذلك لتغير في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتحول انظار واشنطن تجاه اسيا لكلفة العالية التي تكبدتها واشنطن في المنطقة، وفي المقابل صعود وتنامي الصيني من خلال استخدام الأدوات الناعمة كالاقتصادية والتجارية والدبلوماسية، دون الانخراط المباشر في التزامات امنية تجاه المنطقة^١. أي ان النظام الإقليمي في الشرق الأوسط يشهد تحول بنيوي من احادي القطبية الى نظام إقليمي متعدد الأقطاب، نتيجة للفراغ الذي خلفه التراجع الأمريكي في المنطقة، بالمقابل صعود وتنامي الحضور الصيني عبر أدوات ناعمة اقتصادية ودبلوماسية وحاجة دول المنطقة لتنوع الشركاء. قد أثار هذا التمدد الصيني المتسارع قلق واشنطن، التي باتت تنظر إلى الشرق الأوسط بوصفه إحدى ساحات الصراع الجيوسياسي مع بكين، لا سيما في ظل ما تحمله الاستثمارات الصينية من أبعاد جيوسياسية تتجاوز الطابع الاقتصادي البحت^٢. ان لتحول في السياسة الخارجية الصينية وتنامي حضورها تأثير حتى في استراتيجية الدول، اذ أثار التنامي المستمر للحضور الصيني قلق واشنطن وغير من استراتيجيتها وأقرت بان كل من روسيا والصين منافسين يهددون مصالحها الإقليمية. كما ان المنطقة تشهد تنافس بين استراتيجيين مختلفين اذ يسعى كل طرف من تعزيز نفوذه من خلال اتباع استراتيجية معينة، اذ تسعى الولايات المتحدة من المحافظة على وجودها كقوة مهيمنة والمحافظة على مصالحها الإقليمية من خلال استخدامات أسلوب الردع والتهديد، بينما تنتهج بكين استراتيجية انتهاز الفرص دون الانخراط في المواجهة المباشرة مع واشنطن، بل تسعى للاستغلال المظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الامريكية، هذا التباين في الأدوات والاستراتيجيات بين الطرفين جعل من التنافس الأمريكي - الصيني في الشرق الأوسط تنافساً غير متماثل، تتداخل فيه الأبعاد الأمنية مع الاقتصادية، والتكنولوجية مع النقدية، والدبلوماسية مع الجيوسياسية، دون أن يصل -حتى الآن- إلى مستوى المواجهة المباشرة^٣. بالتالي فان منطقة الشرق الأوسط لم تكن ساحة لتنافس الاستراتيجي فحسب، بل أصبحت ساحة لاختبار استراتيجيات وأفكار دول من خلال أدوات ناعمة وصلبة، ويسعى كل طرف من الأطراف بتريسيخ وجوه من خلالها.

إشكالية البحث:

تتعلق الدراسة من اشكالية مفادها: يشهد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط تحولات بنوية نتيجة لتنافس الاستراتيجي الأمريكي - الصيني الاشكالية تتطرق عده تساؤلات منها:

السؤال الأول ما هي طبيعة التنافس الاستراتيجي بين بكين وواشنطن في الشرق الأوسط، والمجالات التي يشملها هذا التنافس؟

السؤال الثاني ما هي أهم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التنافس الاستراتيجي بين واشنطن وبكين في الشرق الأوسط؟

أهمية البحث:

تُعد هذه الدراسة دراسة تحليلية للتطورات والتغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط نتيجة للمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين.

فرضية البحث:

تستند الدراسة على فرضية مفادها: ان منطقة الشرق الأوسط تشهد تحول ديناميكي في بنية النظام الإقليمية نتيجة للتنافس الأمريكي - الصيني في المنطقة.

الفرضية الأولى:

لا يقتصر التنافس الاستراتيجي الأمريكي الصيني على مجال الطاقة فحسب وانما يشمل مجالات عدة منها الاقتصادية والسياسة وغيرها.

الفرضية الثانية:

تشير المؤشرات والمعطيات إلى إمكانية حدوث سيناريوهات مستقبلية مختلفة، مثل تراجع النفوذ الأمريكي وتوسع النفوذ الصيني، أو توصل الجانبين إلى حالة من التصادم.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن التطورات والتحولات التي طرأت على النظام الإقليمي في المنطقة، نتيجة للتنافس

بين الولايات المتحدة والصين، وسعي كل دولة لتوسيع نفوذها، وتقديم رؤية مستقبلية لهذا التنافس.

الإطار الزمني: تركز هذه الدراسة على تحليل مجالات التنافس الاستراتيجي بين بكين وواشنطن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٤.

الحد المكاني: بما ان عنوان البحث يدور حول منطقة الشرق الأوسط فان الحد المكاني للدراسة يشمل الرقعة الجغرافية للشرق الأوسط.

المنهجية: تستخدم هذه الدراسة منهجين رئيسيين: الأول هو المنهج التاريخي لفهم المتغيرات والعوامل التي أدت الى تصاعد التنافس بين بكين وواشنطن في الشرق الاوسط والثاني هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بتحليل الظاهرة وتقديم تحليل دقيق حول التغير الناجم في النظام الإقليمي الناجم عن هذا التنافس، وتعتمد هذه الدراسة على نظرية الليبرالية الجديدة، نظراً لتوافق دراسة الحالة مع فرضياتها.

الإطار النظري:

نظرية الليبرالية الجديدة: تعتبر الليبرالية الجديدة شكل من أشكال النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية، ينصب محور تركيزها على الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية في الحصول على مخرجات جماعية دولية، ولهذا السبب تسمى أحيانا ب (الليبرالية المؤسساتية الجديدة) ، ومن أجل أن تتفحص الليبرالية الجديدة التعاون الدولي، فإنها تنطلق مع منظور يتمركز حول الدولة، وهذا المنظور هو الواقعية البنوية من حيث إنه يرى الدول جهات فاعلة وحدوية، عقلانية، تعظم المنفعة وتسيطر على الشؤون العالمية. ومعنى ذلك أنه يتم التعامل مع الدول وكأنها كيانات موحدة ذات أهداف محددة خاصة، وليس تركيبات تتكون من جهات محلية عدة فاعلة ومختلفة ومصالح متنافسة. ويفترض بالدول أن تتخذ القرارات بناء على مجموعة من الأولويات التي تخدم المصلحة الذاتية، وأيضا وفقا للتحليل الاستراتيجي للتكلفة مقابل المنفعة للخيارات، ردود الأفعال والمخرجات المحتملة، وعندما تضع الليبرالية الجديدة هذه الافتراضات، فإنها تعكس صورة الواقعية البنوية، وليس هذا فحسب، بل هي أيضا تدين بشكل كبير لدراسة العقلانية وتعظيم المنفعة في علم الاقتصاد.^٤ أهم افتراضات الليبرالية الجديدة هي:

١. الدول هي الفاعلون الرئيسيون في النظام الدولي.

٢. الدول فاعلون عقلانيون، لهم ثقل جوهري في صنع القرار، ويتخذون القرارات الرئيسية، ويتقاسمون ثمارها.

٣. تعمل الدول في ظل حالة من الفوضى الدولية.

٤. على الرغم من كون الدول هي الفاعلين الرئيسيين، ووجود حالة من الفوضى في الفضاء الدولي، فإن التعاون بين الدول في هذا الفضاء ليس مستحيلاً، لأن ولاء الدول للمؤسسات ومقاومتها لها في هذا الفضاء يستندان إلى حد أدنى من المصالح المشتركة، مما يخلق فرصاً أفضل للدول لتعزيز أمنها ومصالحها.

٥. يتزايد نطاق وعمق التضامن بين الدول، إقليمياً وعالمياً.

٦. تحقيق المنافع المطلقة أهم من تحقيق المنافع النسبية.^٥ تم اختيار نظرية الليبرالية الجديدة نتيجة لانسجام السلوك الصيني مع فرضياتها، اذ تعمل بكين على خلق شبكة من التعاون من اجل رفع المكاسب وتقليل مخاطر الصراع التي قد تؤثر على مصالحها الإقليمية، وعدم انجرارها الى استخدام القوة الصلبة، وانما عبر أدوات ناعمة من شأنها ان تعزز من مكانتها وكذلك ترسي طابع الاعتماد المتبادل. **التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي الإقليمي في الشرق الأوسط:** تشهد منطقة الشرق الأوسط تنافس استراتيجي بين القوى العظمى، فبعد الهيمنة الأمريكية الأمنية والعسكرية منذ انتهاء الحرب الباردة على الوضع الإقليمي في المنطقة، من خلال إرساء العديد من القواعد العسكرية كقاعدة الملك فيصل في السعودية وقاعدة العديد في قطر والقواعد الأخرى في كل من الكويت والبحرين والامارات، كما تعد احداث ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١ نقطة تحول في بنية نظام الشرق الأوسط، اذ تحولت المنطقة من أحادية الهيمنة واقعة تحت الهيمنة الأمريكية الى منطقة متعددة الأقطاب، نتيجة لانشغال الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب، وكذلك الانشغال الداخلي بعدم جدوى الحرب وتكاليفها العالية، وتحول انظار سياستها الى اسيا بدلاً لذلك، وظهور تنامي للوجود التجاري والاقتصادي الصيني في بداية القرن الواحد والعشرين، بعد تحول الصين الى مستورد صافي للنفط في منتصف التسعينيات القرن الماضي وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، سعت الصين الى تعميق وجودها التجاري والاقتصادي الإقليمي مستغلة انشغال واشنطن في أفغانستان والعراق، اثار التنامي الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي الصيني قلق واشنطن وأثارت علامات الاستفهام لديها، ونتيجة لتوسع النفوذ الصيني الاقتصادي والتجاري والتحول في سياستها من خلال اخذ دور في قضايا الشرق الأوسط وان كان ذات تأثير ضئيل، الا انه يمثل تغير في موقع بكين، ولما لعبته كل من بكين و موسكو من دور والتأثير في الواقع الإقليمي كالتدخل في الازمة السورية والاعتراض على قرارات مجلس الامن واستخدام حق الفيتو، وكذلك التدخل العسكري الروسي في سوريا، مستغلة الفراغ الذي تركه التراجع

الأمريكي نتيجة حربه وتحول انظاره الى اسيا.^٦ في الحقيقة ان التحول ليس نتيجة التحولات التي سببها انشغال الولايات المتحدة الامريكية في العراق وأفغانستان فحسب، بل بفعل مجموعة من المتغيرات الظرفية الأخرى أيضاً منها تعيين بكين اول مبعوث لها على الاطلاق يهتم بالقضية الفلسطينية في عام ٢٠٠٢، وكذلك إقامة منتدى التعاون العربي الصيني، وطرح مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٣، ومبادرة البنك الاسوي للاستثمار في البنية التحتية في عام ٢٠١٦، هذه المعطيات والمتغيرات في سياسة بكين اعادت المنطقة ضمن هرم التنافس الدولي، وتبلور صورت التنافس بأدراج واشنطن ضمن استراتيجيتها في عام ٢٠١٧، منافسة الدول الكبرى، اذ حددت روسيا والصين كمنافسين "يتحديان القوة والنفوذ والمصالح الأمريكية، ويحاولان تفويض الأمن والازدهار الأمريكي في الشرق الأوسط"، اذ أصبحت المنطقة في نظر واشنطن احد ساحات الصراع بين القوى الكبرى والذي لها تأثير يمتد عالمياً، هذا التحول في السياسة الامريكية نتيجة نظر الكثيرون في مؤسسات الدفاع والسياسة الخارجية إلى الشرق الأوسط كمسرح رئيسي للتنافس الأمريكي الصيني، وقد أصبحت واشنطن تنظر إلى التعدي الصيني في الشرق الأوسط على أنه تهديد خطير للأمن القومي الأمريكي، ولا سيما ما يتعلق في مبادرة الحزام والطريق اذ تنظر واشنطن ان هذه المبادرة ليس ذا طابع تجاري فحسب، وانما تحمل ابعاداً جيوسياسية لما تتضمنه من السيطرة على الموانئ والممرات البحرية والاستثمار في البنية التحتية الرقمية تمثل تهديداً لما تبقى من النفوذ الأمريكي الإقليمي.^٧ وقد أدت هذه الرؤية ومخاوف واشنطن من التوسع الصيني الى تحذير الشركاء الاقليميين للولايات المتحدة وتحذيرهم من توطيد العلاقات مع بكين خشية الضرر بشراكتهم الاستراتيجية ومع واشنطن، وعلى سبيل المثال التدخل الأمريكي في الاستثمار الصيني في البنية التحتية التكنولوجية في إسرائيل وإلغاء العديد من الاستثمارات الصينية في اسرائيل. لمنطقة الشرق الاوسط اهمية بالغة في السياسة الخارجية الصينية، اذ تشكل المنطقة بالإضافة الى انها مورد للطاقة لصين، كما انها تمثل عقدة جيو اقتصادية مركزية ضمن مبادرة الحزام والطريق، فالمر الاقتصادي "الصين-آسيا الوسطى-غرب آسيا" يمر مباشرة عبر المنطقة والمر الصين - باكستان لما يمثله ركيزة مهمة في طريق الحرير، تعتبر بكين ميناء جوادر قاعدة دعم لوجستي للإمدادات والصيانة على طول طريق ورايط بالممرات البحرية في منطقة الخليج.^٨ مما يتيح لبكين الوصول الى الممرات البحرية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة في المنطقة وكسر هيمنة القوة الواحدة. ورغم التراجع في التواجد الأمريكي في المنطقة الا ان منطقة الشرق الأوسط تمثل ركيزة مهمة إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، لارتباطها في تأمين مصادر الطاقة لحلفائها في اسيا وأوروبا، ورغم تراجع واشنطن عن استيراد النفط الخليجي الا انها تمثل عقدة حيوية في الاستراتيجية الامريكية من اجل الاستقرار في الأسواق العالمية وإدامة التحالفات المستندة اليها.^٩ وبالرغم من المخاوف الأمريكية من الانسحاب الكلي من الشرق الأوسط، خوفاً من استغلال بكين لتلك المرحلة والتحول توسع نفوذها الى عسكري وأمني، فإن الواقع يُشير إلى بدء حقبة لا تمتلك فيها الولايات المتحدة المفاتيح الرئيسية للسيطرة على الشرق الأوسط كما كان الحال في الماضي، ومع تنافس جهات فاعلة رئيسية مع الولايات المتحدة، مثل الصين، أصبح النظام العالمي متعدد الأقطاب واقعياً.^{١٠} بالحقيقة تشهد المنطقة صراع بين قوتين يحملان استراتيجيتين مختلفتين، اذ تسعى كل من بكين وواشنطن لتعزيز نفوذها عبر أدوات مختلفة، حيث تسعى بكين الى توسيع نفوذها من خلال انتهاز فرصة التراجع والانسحاب الأمريكي و ادواتها الناعمة الاقتصادية والتجارية والثقافية والدبلوماسية وهذا ناتج من عقلانية الاستراتيجية الصينية واعتمادها على نظرية تعظيم المكاسب وتقليل مخاطر الصراع وهذا ما ينسجم مع فرضية النظرية الليبرالية التي تنص على ان الدول تسعى الى تعظيم مكاسبها من خلال تعاون متبادل عبر الاستثمار والمؤسسات متعددة الاطراف، بينما تلجأ واشنطن الى ذلك من خلال ادواتها الصلبة من خلال استخدام أسلوب الردع واستخدام القوى العسكرية للمحافظة على موقعها المهيمن على المنطقة، ايضاً يمكن ملاحظة ان تشهد المنطقة تنافس بين نموذجين من العولمة، نموذج تقوده واشنطن وفق قواعد ليبرالية ترتكز على الأسواق المفتوحة والمؤسسات الغربية، ونموذج تسعى بكين لتحقيقه قائم على إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية والمؤسسات الاقتصادية بما يعكس صعودها وقوتها المتنامية.^{١١} كما برز التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في الشرق الأوسط اليوم بوصفه ساحة لتحولات في النظام الدولي الى نظام متعدد القطبية التنافسية، اذ يبدو أن "النظام" الجديد يتألف من غياب أي مبدأ تنظيمي واضح المعالم، ومن تطورات جيوسياسية متداخلة وديناميكية ومتناقضة في كثير من الأحيان، من بين سمات أخرى عديدة، تتغير المعادلة الجيوسياسية في الشرق الأوسط بفعل عدد من التحولات الهيكلية الأكبر حجماً المتعلقة بموقع ووزن جهات فاعلة محددة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك فقدان نفوذ الولايات المتحدة وأوروبا نسبياً، كالأدوار الإقليمية المتغيرة لروسيا والصين على التوالي، وعودة التنافس الإيراني -السعودي، وظهور عدد من "الدول المتأرجحة" الإقليمية، والدور المتزايد للجهات الفاعلة غير الحكومية في تشكيل التطورات الإقليمية، إن تعقيد هذه النظرة يجعل خيارات السياسات التي تتخذها الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية أكثر صعوبة من أي وقت مضى.^{١٢} وان من اهم جوانب التنافس الاستراتيجي تتجسد بمواضع عدة منها الممرات البحرية ومحاولة كل بكين وواشنطن بسط نفوذها، لانها قمر السيطرة على نقل الامدادات النفطية والتجارة العالمية، اذ تمر من خلال

مضيق هرمز قرابة ٢٠٪ من صادرات النفط العالمية، ويعد ساحة للاحتكاك بين واشنطن وبكين نتيجة لتركز القوات البحرية الأمريكية فيه قبل تنامي العلاقات الصينية الإيرانية، الذي يعكس بدوره سباقاً لضمان أمن الطاقة، كذلك قناة السويس وما تتمتع به من موقع استراتيجي يربط أوروبا بآسيا باقصر طريق بحري، أصبح موضع لتنافس إذ استثمرت بكين في قناة السويس بينما تعتمد واشنطن على الشراكة التاريخية بينها وبين مصر في ضمان أولويتها الاستراتيجية، كما تبرز الأهمية الجيو- سياسية لمضيق باب المندب كونه حلقة وصل بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، إذ عززت بكين وجودها في منطقة مضيق باب المندب من خلال بناء قاعدة جيبوتي العسكرية عام ٢٠١٧ لحماية خطوط التجارة والطاقة، بينما تدعم واشنطن الوجود العسكري من خلال دعم التحالفات البحرية، مما جعلها نقاطاً محورية في الصراع الأوسع على النفوذ والسلطة.^{١٣} كما يتمحور التنافس في مجال التكنولوجيا والاتصالات والبنية الرقمية في المنطقة، فرغم ما تقدمه بكين من عروض استثمارية محفزة، من حيث قلة التكاليف والرؤية متكاملة للبنية الرقمية، وزيادة رغبة دول المنطقة لتلك العروض والتكنولوجيا المقدمة، لأنها تنظر إليها بأنها ليست عملية توريد رقمي تقليدية فحسب، وإنما مصممين لمنظومة رقمية متكاملة ترتبط برؤية التنوع الاقتصادي والرقمة، نتيجة لذلك تزايدت الضغوط الأمريكية والضوابط على تلك الدول لتقليص اعتمادها على البنى التحتية الصينية وبني شبكاته، إذ تعمل واشنطن على تثبيت مقولة أن الثقة في الشركات الصينية تعني احتمالاً لخطر في أمن المعلومات والسيادة الرقمية، بهذا يضاف تتداخل المخاطر الجيوسياسية مع المنافسة التقنية، حيث أصبح الوضع ليس عملية تصدير التكنولوجيا الرقمية كـ Go و الذكاء الاصطناعي، وإنما أصبحت تنافس من أجل السيطرة على البنية التحتية الرقمية للمنطقة بين بكين وواشنطن.^{١٤} لم يعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين مقتصرًا على الجوانب الأمنية أو التكنولوجية، بل امتد ليشمل المجال النقدي والمالي الذي يُعدّ أحد أعمدة الهيمنة الأمريكية منذ السبعينيات مدعومة باتفاقية مع المملكة العربية عام ١٩٧٤ التي تقضي ببيع المنتجات النفطية بالدولار، فمنذ تأسيس نظام "البترو-دولار" وتسعير النفط بالدولار الأميركي، تمتعت واشنطن بأداة استراتيجية بالغة القوة مكنتها من توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي عالمياً، غير أنّ الصعود الاقتصادي للصين، وتنامي شراكاتها في الشرق الأوسط، فتح الباب أمام محاولات بكين لإعادة صياغة جزء من النظام النقدي العالمي عبر تعزيز مكانة عملتها-اليوان وتقليص الاعتماد على الدولار في تجارة الطاقة، أنّ الصين تسعى بجهد إلى "تدويل" اليوان من خلال تشجيع الدول المنتجة للنفط، خصوصاً في الخليج، على قبول تسديد جزء من صادراتها النفطية بالعملة الصينية، وقد لقي هذا التوجه قبولاً لدى عدد من الدول، نظراً لما يوفره من خفض لتكاليف التسوية المالية وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف المرتبطة بالدولار، ومن الجدير بالذكر ان عقود النفط المقومة باليوان في بورصة شنغهاي للطاقة منذ عام ٢٠١٨ تمثل خطوة رمزية لكنها مهمة في مسار بناء "بترو-يوان" قادر على منافسة الدولار.^{١٥} هذا التحول وان كان رمزياً يشكل تهديداً للهيمنة النقدية الأمريكية، ويؤثر على قوة العقوبات المالية الأمريكية كإداة سياسية. والمجال الآخر لتنافس يظهر في الصلح السعودي الإيراني بواسطة بكين عام ٢٠٢٣، إذ صورت بكين نفسها كقوة دبلوماسية قادرة على تهدئة الوضع وتعزيز الاستقرار الاقليمي، من خلال دبلوماسية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، رغم ان الاتفاق كان نتاج لاتحركات دبلوماسية مسبقة لتوقعيه في مارس ٢٠٢٣، إذ بدأت كل من بغداد وسلطنة عمان في مباحثات الصلح بين الطرفين، وما كان لبكين الدور الكبير نسبياً، كما يبرر البعض الاتفاق كان نتيجة لرغبة الرياض من تهيئة الوضع لرؤية المملكة لعام ٢٠٣٠، وازدادت طهران لتهدئة وضعها الاقليمي والخروج من العزلة الدبلوماسية، الا ان واشنطن تراه تغيير في موازن قوة بكين، ومهدداً لمكانتها التي تروج لها كدولة راعية للسلام والامن في منطقة الشرق الاوسط.^{١٦} بالمحصلة يمكننا القول ان منطقة الشرق الأوسط شهدت تحول في النظام الإقليمي، من نظام احادي القوة المهيمنة الى نظام إقليمي متعدد الأقطاب، ناتج عن فراغ نسبي تركه انشغال الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وتحول انظارها الى اسيا، ونتيجة لتنامي الطلب الصيني المحلي للطاقة من المنطقة مع تحول طموحها الى لعب دور سياسي ودبلوماسي، مما يضمن امن طاقتها ويعزز من توسعة نفوذها في المنطقة، ولم يكن التنافس ذا طابع امني فحسب، وانما شمل ابعاد أخرى منها الاستثمار الممرات البحرية، والتكنولوجية والرقمية والدبلوماسية ومالية، مما اثار قلق واشنطن الناتج من التفكير بان هذا التحول والتنامي المتسارع لبكين في المنطقة قد يهدد مصالحها الإقليمية ويأثر على مكانتها كقوى مهيمنة اقليمياً، مما أدى الى اعتبار بكين وموسكو منافساً استراتيجياً في الاستراتيجية الأمريكية عام ٢٠١٧، ويمكننا توقع سيناريوهات متعددة لتنافس الأمريكي الصيني في الشرق الأوسط وسوف نتطرق إليها تباعاً. **اهم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل التنافس الأمريكي - الصيني في منطقة الشرق الأوسط** بناءً على تصاعد الاحداث الإقليمية، وتصاعد وتيرة التنافس بين بكين وواشنطن في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة تقاطع المصالح بين القوتين في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتكنولوجية، ورغم احتفاظ واشنطن بدور الحامي المركزي في المنطقة، وعدم توسع بكين بصورة واضحة في المجال السياسي والأمني وكاد ان يكون ضئيل جداً بالنسبة لدورها الاقتصادي في المنطقة، الا ان هناك العديد من السيناريوهات التي يحتمل حدوثها ومنها: -

أولاً: سيناريو تحول التنافس الى تصادم مباشر بين الطرفين: من المتوقع تحول منطقة الشرق الأوسط من منطقة تنافس استراتيجي الى ساحة صدام مباشر بين القوى الكبرى المتمثلة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، أي تحول المنطقة من منطقة توسعة نفوذ واستغلال مواردها الطبيعية الى ساحة لتصادم نتيجة لتعارض وتضارب المصالح بين الطرفين، وتنامي طموح بكين بان تصبح القوة المهيمنة الأولى في المنطقة، واثارة غضب وحساسية واشنطن وحدث تصاعد إقليمي وتصادم مباشر، وهذا السيناريو قابل للحدوث لكن ليس بالوقت الحالي وانما على المدى الطويل.

مؤشرات تدل على ذلك:

١- اقامت اول قاعدة عسكرية لبكين خارج حدودها في جيبوتي عام ٢٠١٧، والتموضع قرب مضيق باب المندب، كمؤشر لخطط مستقبلية لبكين لتحول من قوة اقتصادية الى قوة عسكرية وامنية في المنطقة.^{١٧} ان هذا التواجد العسكري الصيني، مع تواجد القوات الامريكية البحرية، يخلق فرصة او احتمالية للاحتكاك المباشر او التصادم بين الطرفين.

٢- التوسع الصيني والاستثمار في البنية التحتية الرقمية ضمن طريق الحرير الرقمي في منطقة الشرق الأوسط، وتحذير الولايات المتحدة الامريكية لحلفائها الإقليميين من الانخراط بتلك الاستثمارات، والضغط من اجل التراجع عن تلك الاستثمارات ووضعها ضمن مهددات الامن القومي الأمريكي، كما هو الحال في التراجع الإسرائيلي في بعض الاستثمارات وسحبها من الشركات الصينية نتيجة لضغط الأمريكي.^{١٨}

٣- الوساطة الصينية في الصلح السعودي الإيراني وتحول الصين من قوة اقتصادية الى قوة مؤثرة سياسياً، مما يعطي انطباعاً حول تراجع التأثير الأمريكي المحتركة منذ تسعينيات القرن الماضي، وصعود قوة إقليمية ذات تأثير سياسي مؤثر.^{١٩} مما يعني تحول بكين من قوة اقتصادية الى قوة يمكن ان تكون ضامن سياسي وأمني في المنطقة، مما يزيد احتمالية التصادم بين الطرفين نتيجة الحذر الأمريكي والوقوع بالفخ الصيني بأخذ تدابير مشددة قد تؤدي الى ارتكاب واشنطن أخطاء تؤدي الى اشعال فتيل التصادم المباشر.

٤- سعي الصين لتشكيل تحالفات إقليمية من خلال ضمن العديد من دول الشرق الأوسط الى منظمات دولية، كضمن مجموعة من الدول المنطقة الى منظمة بريكس كالسعودية والامارات ومصر.^{٢٠} مما قد يشعر الولايات المتحدة القلق ازاء تلك الخطوة ومحاولة ردع هذا التطور الحاصل في السياسة الإقليمية واللجوء الى تدابير عسكرية، من شأنها ان تحول المنطقة الى ساحة حرب بصورة مباشرة او غير مباشرة عن طريق الحلفاء الإقليميين.

٥- استخدام اليوان بدل الدولار في التعاملات التجارية بين بكين والدول المنتجة للنفط من دول الشرق الأوسط، في محاولة من بكين لكسر هيمنة البترو- دولار وتحول الى البترو-يوان، ورغبة العديد من الدول المنطقة لهذه الاتفاق كونه يوفر ويقلل من التكاليف في المعاملات التجارية، وهذا يمثل تهديد مباشر الى هيمنة الدولار على الأسواق العالمية.^{٢١} رغم قلة نسبة التعامل باليوان الى هذه اللحظة الا انه قد يشكل نوع من أنواع التحدي للسياسة النقدية الامريكية مستقبلاً. فرص تزيد من احتمالية تحقق هذا السيناريو:

١- بدأ بكين باختراق مجال الولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق في مجال التسليح، اذ أصبحت المنطقة تشهد سباق تسلح بين القوة المتنافس اذ توفر بكين أسلحة اقل تكاليف وذات تكنولوجيا عالية دون قيد او شرط، بينما لا تزال الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على سياسة تقديم الأسلحة وتصديرها الى الشرق الأوسط، لكن بشروط سياسية وقيود.^{٢٢} وبهذا تعتبر واشنطن ان ما تقوم به بكين يهدد مجالها الخاص من خلال السياسة التي تتبناها بكين من تصدير أسلحة بتكاليف اقل ودون قيد او شرط، وهذا ما يجعل لدول المنطقة بدائل عن الهيمنة الامريكية، وبالتالي هذا تشكل احد التقاطعات بين سياسة الدولتين التي يمكن ان تسبب تصادم او مواجهة في المستقبل، نتيجة لاستمرار بكين بسياستها وتراجع مبيعات وهيمنة الولايات المتحدة على هذا المجال في الشرق الأوسط.

٢- عدم الالتزام بالعقوبات الامريكية المفروضة على ايران من قبل بكين واستمرارها بالاستيراد المنتجات النفطية من ايران واستمرار بكين في تصدير والمساهمة في تطوير ترسانة ايران العسكرية.^{٢٣} وهذا ما قد اعتبرته واشنطن كسر لهيمنتها العالمية وتحدي مباشر لسياستها الخارجية، اذ ان استمرار بكين باتخاذ هكذا خطوات تجاه سياسة واشنطن من فرض عقوبات اقتصادية على اقتصاد دول، قد يؤدي الى اثارة حساسية اتجاه هكذا سياسات وقد يؤدي ذلك الى احتكاك او تصادم مباشر مع من يعرقل استراتيجية واشنطن تجاه الدول ذات تحركات مخالفة لإرادتها، ومع تصاعد وتيرة التوتر بين طهران وواشنطن واتخاذ بكين هذه الخطوات التي قد تعتبرها واشنطن تحدي لنفوذها المهيمن مما قد ينعكس ذلك الى حدوث تصادم مباشر بين بكين وواشنطن في المستقبل.

٣- انجذاب دول المنطقة لنموذج الصيني في مجال الرقمي، حيث تستثمر بكين في العديد من دول المنطقة في قطاع التكنولوجيا الرقمية ودخول العديد من الشركات الصينية في مجال الاستثمار في المنطقة كشركة هواوي وشركات اتصالات أخرى، هذا الامر يثير مخاوف وحساسية واشنطن نتيجة لمخاوف المستقبلية لتلك الاستثمارات، وقد شددت واشنطن القيود على نقل التكنولوجيا لمنطقة الشرق الأوسط.^{٢٤} وباستمرار بكين في الاستثمار في تلك المجالات قد يجعل من واشنطن استخدام الأساليب العسكرية في الردع، مما يزيد من احتمالية حدوث صدام مباشر او عن طريق الوكلاء في المستقبل. **كوابح تعيق حدوث هذا السيناريو:**

١- ان احد اهم المعوقات امام حدوث تصادم مباشر، لما بين الدولتين من ترابط اقتصادي متبادل، اذ تمثل الصين ثاني الأسواق المستوردة للبضائع الامريكية بعد المكسيك، وكذلك تمثل الولايات المتحدة من احد اكبر الأسواق التجارية للبضائع والسلع الصينية، كما لما لكلا الدولتين من تأثير على الاقتصاد العالمي، اذ تُعدّ الولايات المتحدة والصين أكبر اقتصادين في العالم، ولوضع علاقتهما التجارية آثاراً مُركّبة على كلا البلدين والاقتصاد العالمي، ووفقاً للبنك الدولي، شكّل اقتصاداهما معاً ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وحوالي ٤٨٪ من الناتج الصناعي العالمي في عام ٢٠٢٣.^{٢٥}

٢- عدم سعي بكين لتحمل عبء او تحمل دور الضامن الأمني للمنطقة موكلة هذا الامر الى الولايات المتحدة الامريكية، وربما يعود هذا الامر لعدم قدرة الصين العسكرية لافتقارها لتواجد العسكري في المنطقة، حيث تمتلك بكين قاعدة عسكرية واحدة بالمقارنة بالقواعد الامريكية العديدة في المنطقة، وكذلك لتكاليف العالية لهذه الامر، وهذا ما ذكرته ورقة السياسة الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بانها داعمة للأمن الكامل في المنطقة لانها مبدأها لا ينكر اخذ دور عسكري نشط في المنطقة.^{٢٦}

٣- عدم رغبة الدول والقوى الإقليمية لتحول المنطقة الى ساحة حرب، وانما تسعى لخلق توازن مرن والاستفادة من كلا القوتين الامريكية والصينية، وإرساء برغماتية المصالح الوطنية وعدم الانجرار والانحياز الى أحدهما.^{٢٧}

٤- لما للمنطقة من أهمية في تزويد العالم من الاحتياج العالمي للنفط والطاقة.^{٢٨} حيث ان أي توتر او تصعيد تشهده المنطقة قد يؤدي الى ازمة اقتصادية عالمية، بالإضافة لما تتمتع به المنطقة من اطلالة على الممرات البحرية.^{٢٩} التي بدورها تلعب عامل مؤثر في التجارة العالمية وان أي ازمة في المنطقة قد تؤدي الى ضرر في التجارة العالمية.

بالمحصلة رغم المؤشرات الواضحة لزيادة التوتر الناجمة عن التنافس الإستراتيجي بين بكين وواشنطن في منطقة الشرق الأوسط، وتنامي الدور الصيني الان الامر مرهون بمعوقات إقليمية ودولية تضعف من احتمالية حدوث تصادم مباشر، لما للمنطقة من تأثير على الاقتصاد والتجارة العالمية، ولما لبكين وواشنطن من تشابك وترابط اقتصادي قد يضر بكلا الطرفين، وعدم وجود رايح نتيجة للضرر والاقتصادي والتجاري الناجم من حالة التصادم والمواجهة المباشرة. **السيناريو الثاني: بقاء الوضع الراهن من تنافس استراتيجي ضئيل التوتر بين الطرفين:** يقوم هذا السيناريو على فرضية بقاء استمرار الوضع الراهن في أطار التنافس الاستراتيجي بعيد عن الصدام او الاحتكاك المباشر، أي محافظة واشنطن بلعب دور الحامي الأمني الإقليمي في المنطقة، وبقاء المركزية العسكرية لها، مع استمرار الصين بصعود والتنامي الاقتصادي ولعب دور دبلوماسي من خلال ادواتها الناعمة التجارية والاقتصادية والدبلوماسية والثقافية، مؤشرات تدعم ذلك: -

١- اعتماد بكين المتزايد على الطاقة الواردة من منطقة الشرق الأوسط وعدم المجازفة بتعريض امدادات الطاقة لمخاطر التوقف، نتيجة لاي تصعيد بينها وبين واشنطن، اذ تعتبر بكين ضمان امدادات الطاقة جزء من ضمان امنها القومي.^{٣٠}

٢- مساعي الصين لتوسعة نفوذها من خلال انتهاز الفرص دون استخدام القوة الصلبة، اذ تعتمد الصين في استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط على ادواتها الناعمة دون السعي لاستخدام القوة الصلبة، وانما التحرك ضمن دائرة الأدوات الدبلوماسية والثقافية والسياسية.^{٣١} وفي ظل هذه الاستمرار على هذا النهج يعني استمرار الوضع الراهن دون الانجراف نحو سيناريو اخر.

٣- مساعي دول المنطقة للاستفادة من التنافس والحصول على مكاسب أكبر، وخلق توازن مرن بين الطرفين، دون الانحياز الى طرف على حساب الطرف الاخر، مما يعزز من بقاء الوضع الراهن دون اثاره حساسية أحد الأطراف وسعيه الى تغيير الوضع القائم.^{٣٢}

٤- أهمية المنطقة لما تحتله من احتوائها على أكبر احتياطي نفطي بالعالم، مما يعني ان أي توتر إقليمي قد يؤدي الى زعزعة الاقتصادي والاستقرار العالمي.^{٣٣}

فرص ترجح بقاء الوضع الراهن:

١- التشابك والترابط الاقتصادي بين بكين وواشنطن، وان أي تصعيد في المنطقة ينعكس سالباً على الوضع الاقتصادي والتجاري لكلا الطرفين.^{٣٤}

٢- حاجة بكين المتزايدة لواردات الطاقة من المنطقة، وان أي تحول او توتر من شأنه ان يمس امنها القومي، لذا تتبع الصين سياسة الانخراط الحذر دون اثاره حساسية واشنطن تجاهها.^{٣٥}

٣- اتخاذ بكين طرق مؤسساتية واتفاقيات استراتيجية طويلة الأمد، تساهم في تعزيز نفوذها وتزيد من المكاسب المتبادلة وتعزز من الاستقرار الإقليمي دون السعي لإثارة ضغينة واشنطن، كالمنتدى التعاون العربي الصيني، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.^{٣٦}

٤- عدم سعي الصين الإقامة نظام أمني بديل، مما يعني بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أمنية مهيمنة في المنطق.^{٣٧}

كوابح تعيق بقاء الوضع الراهن:

١- ارتفاع نسبة التعامل في اليوان في المعاملات بين الصين والدول المنتجة، أي تحول مؤشر استخدام اليوان من الضئيل نسبياً الآن، الناتجة عن الاتفاق بين بكين والدول المنتجة للنفط واستخدام اليوان في تعاملاتهم.^{٣٨} الى نسبة مرتفعة مستقبلاً مما قد يثير القلق الأمريكي واتخاذ خطوات تهدد الوضع الراهن.

٢- توسع التواجد العسكري الصيني، أي بناء قواعد عسكرية غير قاعدة جيبوتي الصينية الوحيدة التي تم اقامتها في عام ٢٠١٧.^{٣٩} مما يؤدي الى استقرار الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع وتيرة التوتر التي قد تؤدي الى زعزعة الوضع الراهن والاستقرار الإقليمي الحالي.

٣- زيادة القيود الأمريكية على الاستثمارات الصينية في المجال الرقمي، كما هو الحال في الضغوط والتحذيرات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها وشركائها الإقليمية حول الاستثمار الصيني في المجال الرقمي.^{٤٠}

٤- تصاعد وتيرة التوتر حول ازمة إقليم تايوان وما يعكس ذلك على الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.^{٤١} مما تقدم نجد ارتفاع نسبة مؤشرات الوضع الراهن على المدى القريب والمتوسط، ناتج عن عدم سعي الطرفين لاثارة النزاع في المنطقة وكلا الطرفين محافظ على مجال نفوذه اذ تشهد المنطقة توسع في النفوذ الاقتصادي الصيني مع محافظة واشنطن على مركزها كقوة أمنية مهيمنة، وكذلك لما لتغيير والتصادم من التأثير على الواقع الإقليمي والعالمي، بالمحصلة هذا السيناريو هو الأرجح نسبياً بالوقت الراهن، وينسجم هذا السيناريو مع تطرحه الليبرالية الجديدة، أن هذا التنافس يبقى مضبوطاً بفعل التشابك الاقتصادي المتبادل، واعتماد الأطراف الرئيسية على قدر من الاستقرار لضمان مصالحها الحيوية وعدم تعريضها لمخاطر غير محسوبة. **السيناريو الثالث: تراجع نفوذ طرف وتوسعة نفوذ الآخر:** ينطلق هذا السيناريو من احتمالية تراجع نسبي كبير للولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لتجربة الولايات المتحدة المكلفة في المنطقة كالغزو العراق والحرب في أفغانستان، وما تبعها من تحول انظار واشنطن الى اسيا، وكذلك الاهتمام المتزايد في الأوان الأخيرة تجاه أمريكية اللاتينية وعلى وجه الخصوص فينزويلا، وبالمقابل توسع في النفوذ الاقتصادي الصيني من خلال الاستثمارات في الموانئ والبنية التحتية ضمن مبادرة الحزام والطريق مصحوب بتطور في الحضور الدبلوماسي كإرساء الصلح بين الطرفين الاقليميين المتنازعين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالمجمل ينص السيناريو على احتمالية تراجع بالنفوذ والتواجد الأمريكي وتوسع بالنفوذ الصيني وقد يرافقه تحول الى دور امني يعزز من نفوذها الإقليمي. **المؤشرات تزيد من احتمالية ذلك:**

١- توسع وتطور في الحضور الصيني في المنطقة، مثل مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٣ ورقة السياسة الصينية تجاه منطقة الدول العربية في عام ٢٠١٦ وتوقيع اتفاقيات طويلة الأمد كالاتفاقية الإيرانية الصينية في عام ٢٠٢١ ولمدة ٢٥.^{٤٢}

٢- التوسع الصيني في الاستثمار المجال الرقمي، اذ شهدت المنطقة تنامي في تواجد الشركات الصينية كهواوي و ZTE، وعلي بابا كلاود، وشركة CSEEC الشرق الأوسط، و تُنفذ دول مجلس التعاون الخليجي أجددة شاملة للتحول الرقمي ضمن أطرها الوطنية، مثل نحن الإمارات ٢٠٣١، ورؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، من خلال ابرام اتفاقيات كاتفاقية تعاون استراتيجي بين المملكة العربية السعودية وشركة هواوي خلال المؤتمر العالمي للجوال (MWC) في برشلونة عام ٢٠٢٥ لتسريع استخدام تقنية الحوسبة السحابية ودعم التحول الرقمي في مختلف القطاعات في المملكة العربية السعودية وغيرها من الاتفاقيات بين الصين ودول المنطقة.^{٤٣}

٣- توجه انظار الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اسيا مع التقليل من التواجد العسكري وانهاء الحرب في أفغانستان والانسحاب منها في عام ٢٠٢١، وإعادة انتشار القوات لتوجيه جزء منها إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ.^{٤٤} مما يتيح فرصة أكبر امام بكين لاستغلال لذلك الفراغ وخصوصاً ان بكين تعتمد سياسة انتهاز الفرض في تعزيز حضورها الإقليمي.

فرص تزيد من ترجيح السيناريو:

١- تراجع الاحتياج الأمريكي لنفط الشرق الأوسط، نعم يشهد العالم تراجع واضح بالاهتمام بالنفط الشرق الأوسط بعد اكتشاف النفط والغاز الحجري، مما يوفر انخفاض واردات النفط أرضية خصبة لثورة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.^{٤٥}

٢- الاستراتيجية الأمريكية الجديدة المعلنة من قبل واشنطن، والتي اشارت الى انتقال في الاستراتيجية الأمريكية والاهتمام في النصف الغربي من الكرة الأرضية، والتركيز على احتواء ثلاث تهديدات: الهجرة الجماعية، والجريمة المنظمة، والتوغل الأجنبي المُعادي.^{٤٦}

٣- سعي دول المنطقة لتنوع الحلفاء الاستراتيجيين مغاير لنموذج الغربي والأمريكي ع وجه الخصوص الذي يفرض شروطاً من إصلاحات سياسية او ديمقراطية.^{٤٧}

٤- الاهتمام الأمريكي المتزايد في أمريكية اللاتينية وعلى وجه الخصوص فينزويلا، اذ يشهد العالم خطابات أمريكية مهتمة في فينزويلا مصحوبة بتوترات وإشارة الى تدخل عسكري أمريكي فيها تحدث ذريعة مكافحة المخدرات.^{٤٨} مما يعني قد نشهد انشغال أمريكي وتراجع او اهمال تجاه الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية.

كوابح تعيق حدوث هذا السيناريو:

١- تثبتت دول المنطقة بالتواجد الأمريكي كحامي أمني، اذ ترى دول المنطقة من الولايات المتحدة الأمريكية كرادع امام توسع وتغلغل النفوذ الإيراني، وان بقاء واشنطن مهم لها، وان كان ذلك ضمنى وليس بشكل علني، وأنها لا تريد حرب على إيران وانما كرادع لها.^{٤٩}

٢- عدم رغبة بكين بلعب دور حامي أمني او تحمل المسؤولية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، وأنها تريد الاستفادة من مظلة العسكرية الأمريكية.^{٥٠}

٣- رغم انخفاض الاهتمام الأمريكي بالواردات النفطية من الشرق الأوسط، الا انها تسعى الى ضمان وصول الامدادات النفطية الى حلفائها في اسيا وأوروبا.^{٥١}

٤- الزيارة الأخيرة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقتها من اتفاقيات استراتيجية واستثمارية بمئات المليارات من الدولار، مثل اتفاق بين الولايات المتحدة والإمارات لبناء ما وصف بـ "أكبر حرم للذكاء الاصطناعي خارج الولايات المتحدة".^{٥٢}

مما تقدم يمكننا القول بان السيناريو قبل للتحقق لكن على المدى المتوسط والطويل، في حال استعداد بكين لتحمل مسؤولية امنية تجاه المنطقة مع تراجع نسبي للولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة للانشغال بتطبيقها لاستراتيجية الجديدة المتمركزة حول النصف الغربي من الكرة الأرضية، مما يتيح فرصة أكبر لبكين في توسيع نفوذها مستغلة الانسحاب النسبي لتعزيز مكانتها في المنطقة. وفي الخاتمة ونتيجة للقراءات السابقة المتضمنة مؤشرات وفرص ومعوقات كل سيناريو من السيناريوهات الثلاث وقرأ الناجمة عن الدراسة الكاملة للموضوع من تطور الحضور الصيني والمسائل والقضايا التي لعبت الصين فيها دور نسبي، والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتطور الاحداث في المنطقة ارجح سيناريو بقاء الوضع الراهن نتيجة لعدم وجود خطوة فعلية من الطرفين في إزاحة الطرف الأخرى وانما يسعى كل طرف من الأطراف الى توسعة او المحافظة على وجوده الحالي وعدم الانجذاب الى التصعيد والابتعاد عن الاحتكاك بل يسعى الطرفين الى تعزيز الاستقرار في المنطقة من اجل عدم المساس في مصالحه الإقليمية في المنطقة، وان البيئة الدولية في الوقت الحالي وفي ظل الازمة الأوكرانية الروسية وما خلفته من اضرار اقتصادية وطاقوية عالمية غير مستعد ولا يرغب بفتح جبهة أخرى ذات تأثير على الاستقرار الأمني والاقتصادي والتجاري العالمي.

النتيجة والخاتمة:

بالمحصلة يمكننا التوصل الى عدة نتائج وهي الاتي: -

١- لم يعد النظام الإقليمي احادي القطب، اذ لم تعد الولايات المتحدة القوة المهيمنة الوحيدة كما كان عليه الوضع بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تشهد المنطقة صعود وتنامي لقوة أخرى كالصين وروسيا.

٢- تنوع وتباين في استراتيجية التنافس بين بكين وواشنطن، اذ تستخدم بكين ادواتها الناعمة ومعتمدة على استراتيجية انتهاز الفرص دون تقديم التزامات امنية، بينما تستخدم واشنطن ادواتها الصلبة والدرع العسكري من اجل المحافظة على نفوذها.

٣- لم ينحصر التنافس في المجال السياسي والاقتصادي فحسب، وانما توسع ليشمل التنافس في الممرات البحرية والعملية والبنية التحتية الرقمية للمنطقة.

٤- تسعى الصين الى توسيع نفوذها دون السعي الى تقديم نفسها كبديل أمني عن الولايات المتحدة، وانما تسعى لاستغلال المظلة الأمنية التي توفرها واشنطن.

٥- لتنافس تأثيرات إيجابية وسلبية على المنطقة، إذ تستفاد دول المنطقة من تنوع الشركاء والتفضيلات الاستثمارية، حيث يتيح التنافس تنوع الفرص والاختيارات لدول المنطقة، مما يمكنها من اختيار الفرص الأكثر ملاءمة لها، وإن أحد سلبيات هذا التنافس يضع المنطقة في توتر مستمر الناتجة عن التوازن والتحالفات الهشة التي يمكن أن تتأثر بأي عوامل خارجية.

٦- اتباع دول المنطقة سياسة التوازن المرن والابتعاد عن الاصطفاف الصارم والانحياز لأحد القوتين.

٧- ترجيح سيناريو بقاء الوضع الراهن، نتيجة لمعطيات وفرص وتحليل البيئة الإقليمية، وعدم رغبة الأطراف المتنافسة للانجرار نحو صدام مباشر أو إزالة النهاية لطرف الآخر، لما لطرفين من تاريخ اقتصادي مشترك وكذلك لما له من تأثير على الاقتصاد والتجارة العالمية.

في الختام يمكن القول ان منطقة الشرق الأوسط لم تعد رهينة لقوة مهيمنة واحدة، وإنما تشهد تنوع في الشركاء والقوة الكبرى المتنافسة، نتيجة لتنافس الاستراتيجي في جميع المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ما ينعكس على بنية النظام الإقليمي وتحويله من نظام احادي الى متعدد، وهذا ما ينسجم مع فرضيتي البحث وتمثل المعطيات إجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق لهدفها.

مصادر:

1. **Kamrava, M.** (2018). Accessing the multipolarity and instability in the Middle East. *Orbis*, 62(4), 3-8.
2. **Hoffman, J.** (2025). Aimless rivalry: The futility of US-China competition in the Middle East. *Cato Institute Policy Analysis*, (1000), 2-4.
٣. الشاهر، شاهر اسماعيل. (2019). الصين والعولمة البديلة. مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، (18) 3: 6-7.
٤. ساعد، ر. (2024-2025). محاضرات في مقياس: مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم سياسية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة ابن خلدون-تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ص ٢٨.
٥. . سعدى، معصومه فهندز. & مرادى، مسعود. (2025). كاربرد نثولبيراليسم: مفهوم تحليل أن در روابط بين الملل. پژوهنامه تاريخ، سياست رسانه، ٨(٢): ١١٧.
6. **Kamrava, M.** (2018). Accessing the multipolarity and instability in the Middle East. *Orbis*, 62(4), 3-8.
7. **Hoffman, J.** (2025). Aimless rivalry: The futility of US-China competition in the Middle East. *Cato Institute Policy Analysis*, (1000), 2-4.
8. **Safdar, A.** (2015). The China-Pakistan Economic Corridor - Its maritime dimension and Pakistan Navy. *Strategic Studies*, 35(3), ٣-٦.
9. **Karam, P.** (2023). The US pivot in the context of great power competition: A new multipolar global order? In I. K. Harb & D. Kanbergs (Eds.), *A US pivot away from the Middle East: Fact or fiction?* Arab Center Washington DC. (pp. ٦١).
10. **Alsulami, M. S.** (2021). US-China competition and its implications for the Middle East. *International Institute for Iranian Studies (Rasanah)*. 20-23
١١. الشاهر، شاهر اسماعيل. (2019). الصين والعولمة البديلة. مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، (18) 3: 6-7.
12. **Kausch, K.** (2014). Competitive multipolarity in the Middle East (IAI Working Papers 14/10). *Istituto Affari Internazionali (IAI)*, 1-2.
13. **Shahzad, M.** (2024). Chokepoints in the Middle East and their importance for US-China rivalry. *Strategic Perspectives*, 1-4.
14. **Lu, B., Zhang, Q., & Chen, D.** (2025, July 16). The Digital Silk Road in the Gulf: Navigating risks amid China-US rivalry. *The Diplomat*. <https://thediplomat.com/2025/07/the-digital-silk-road-in-the-gulf-navigating-risks-amid-china-us-rivalry/>
15. **Al Shareef, S.** (2024, July 1). The Petroyan and Renminbi internationalization: Probing Gulf-China relations. *Middle East & North Africa (online article)*. *Noria Research*. <https://noria-research.com/mena/the-petroyan-and-renminbi-internationalization-probing-gulf-china-relations/>
16. **Ali, N., Mehdi, A., & Ali, K.** (2024). China's quiet diplomacy: Assessing its role in Saudi-Iran reconciliation process. *Annals of Human and Social Sciences*, 5(2), 473-476.
17. **Singh, S.** (2025). China's anti-piracy operations in the Gulf of Aden and beyond: Implications for India. *Journal of Indian Ocean Studies*, 33(1), 73-75.
18. **Zoabi, M.** (2025). The impact of economic and technological competition between China and the United States on the geopolitical structure and strategic alliances in the Middle East in the 21st century. *Economic Sciences*, 21(4S), 143.
19. **Ali, N., Mehdi, A., & Ali, K.** (2024). China's quiet diplomacy: Assessing its role in Saudi-Iran reconciliation process. *Annals of Human and Social Sciences*, 5(2), 474-475.
20. **Lee, B. T. F., Kornphetcharat, K., & Sims, J. P.** (2025). An alternative to the liberal world order: China, BRICS, and Middle East diplomacy. *Journal of Middle East and Islamic Studies*, 12(1), 9.
21. **Al Shareef, S.** (2024, July 1). The Petroyan and Renminbi internationalization: Probing Gulf-China relations. *Middle East & North Africa (online article)*. *Noria Research*. <https://noria-research.com/mena/the-petroyan-and-renminbi-internationalization-probing-gulf-china-relations/>

22. Papageorgiou, M. (2024). China's security interests and activities in the Middle East: Testimony before the U.S.-China Economic and Security Review Commission. Newcastle University, 3.
23. ويب سايت تجارت نيوز الإيراني، (٢٠٢٥/٠٨/١٥). اتفاقية التعاون بين الصين وإيران لمدة (٢٥) عاماً، <https://www.bayancercenter.org/2020/08/6253/>
24. Lu, B., Zhang, Q., & Chen, D. (2025, July 16). The Digital Silk Road in the Gulf: Navigating risks amid China-US rivalry. *The Diplomat*. <https://thedi diplomat.com/2025/07/the-digital-silk-road-in-the-gulf-navigating-risks-amid-china-us-rivalry/>
25. Editors, C. (2025, October 31). The U.S.-China trade relationship. Council on Foreign Relations. <https://www.cfr.org/background/contentious-us-china-trade-relationship>
26. The State Council Information Office of the People's Republic of China. (2016, January). China's Arab policy paper. <http://english.www.gov.cn/>
27. Katz, Y. (2025). A decade of change in Middle Eastern geopolitics. *Athens Journal of Politics & International Affairs*, 1, 3-4.
28. ١٠: البائع، اسد الدين فريد، (٢٠٢٤). السياسة الخارجية الصينية تجاه الازمات الشرق الأوسطية، الأردن: دار جبرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
29. Becker, J. (2020). Securing China's lifelines across the Indian Ocean (China Maritime Report No. 11). U.S. Naval War College, China Maritime Studies Institute, 2.
30. Fulton, J. (2019). China's changing role in the Middle East. Atlantic Council, Rafik Hariri Center for the Middle East. ISBN 978-1-61977-590-9: 2-4.
31. 6-7: ٣: (18) المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، مجلة العلوم السياسية والقانون، الصين والعولمة البديلة. (2019). الشاهر، شاهر اسماعيل
32. Katz, Y. (2025). A decade of change in Middle Eastern geopolitics. *Athens Journal of Politics & International Affairs*, 1, 3-4.
33. ١٠: البائع، اسد الدين فريد، (٢٠٢٤). السياسة الخارجية الصينية تجاه الازمات الشرق الأوسطية، الأردن: دار جبرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
34. Editors, C. (2025, October 31). The U.S.-China trade relationship. Council on Foreign Relations. <https://www.cfr.org/background/contentious-us-china-trade-relationship>
35. Fulton, J. (2019). China's changing role in the Middle East. Atlantic Council, Rafik Hariri Center for the Middle East. ISBN 978-1-61977-590-9: 2.
36. خليل، شذى، (٢٠٢١/٨/٣١). استراتيجية الصين الاقتصادية في الشرق الأوسط، واحتدام المنافسة الجيوسياسية، ويب سايت مركز روابط للبحوث <https://rawabetcenter.com/> والدراسات الاستراتيجية،
37. Alfaifi, T. Y. J. (2021). Implications of the Sino-American rivalry on the Persian Gulf security (Master's thesis, Flinders University, Australia). Flinders University, 9-12
38. Al Shareef, S. (2024, July 1). The Petro Yuan and Renminbi internationalization: Probing Gulf-China relations. *Middle East & North Africa (online article)*. Noria Research. <https://noria-research.com/mena/the-petroyuan-and-renminbi-internationalization-probing-gulf-china-relations/>
39. Singh, S. (2025). China's anti-piracy operations in the Gulf of Aden and beyond: Implications for India. *Journal of Indian Ocean Studies*, 33(1), 75.
40. Zoabi, M. (2025). The impact of economic and technological competition between China and the United States on the geopolitical structure and strategic alliances in the Middle East in the 21st century. *Economic Sciences*, 21(4S), 143.
41. Calavaro, L. (2025, February 13). Understanding the China-Taiwan tensions: A strategic perspective. *Security Outlines*, 3-12.
42. <https://strategiecs.com/ar> ويب سايت ستراتيغيك، (٢٠٢٢/٧/٧). الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي،
43. Aboraya, F. (2025, October 20). The future role of China in the GCC's tech transition. Habtoor Research. <https://www.habtoorresearch.com/programmes/the-future-role-china-gcc/>
44. CSET. (2021, December 20). Pentagon pivot to Asia-Pacific came into focus in 2021 as US left Afghanistan. Georgetown University, Center for Security and Emerging Technology. <https://cset.georgetown.edu/article/pentagon-pivot-to-asia-pacific-came-into-focus-in-2021-as-us-left-afghanistan/>
45. Andrijić, M. B. (2015). *The American energy revolution: Challenging Europe and the Middle East*. *European View*, 14(2), 26٤-2٦٥.
46. Maizland, L., & Fong, C. (2025, November 6). Unpacking a Trump twist of the national security strategy. Council on Foreign Relations. <https://www.cfr.org/expert-brief/unpacking-trump-twist-national-security-strategy>
47. Katz, Y. (2025). China's expanding influence in the Middle East: Economic, diplomatic, and geopolitical dimensions. *International Journal of Advance Research and Innovative Ideas in Education (IJARIE)*, 11(3), 130٦.
48. Vidal Lij, M. (2025, December 8). The US opens a new era of interventions in Latin America. *El País*. <https://english.elpais.com/usa/2025-12-08/the-us-opens-a-new-era-of-interventions-in-latin-america.html>
49. صحيفة الشرق الأوسط موافقة خليجية على إعادة انتشار القوات الأميركية. (2019, May 18). الشرق الأوسط. <https://aawsat.com/article/1727606>
50. Alfaifi, T. Y. J. (2021). Implications of the Sino-American rivalry on the Persian Gulf security (Master's thesis, Flinders University, Australia). Flinders University, 9-12

51. **Karam, P.** (2023). The US pivot in the context of great power competition: A new multipolar global order? In I. K. Harb & D. Kanbergs (Eds.), *A US pivot away from the Middle East: Fact or fiction?* Arab Center Washington DC. (pp. ٦١).
52. **Baragona, G.** (2025, May 15). Trump pushes artificial-intelligence deals with Gulf allies as US seeks tech edge. *The Guardian*.<https://www.theguardian.com/us-news/2025/may/15/trump-artificial-intelligence-uae>